مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثانية والستون

الجلسة **٥٧٠٦**

الثلاثاء، ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد دو غوشت	(بلجيكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد سباتا فورا
	بنما	السيد أرياس
	بيرو	السيد شافيز
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	سلوفاكيا	السيد ملينار
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غانا	السيد تاشي – منسون
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا

07-39487 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطات إعلامية يقدمها أربعة سفراء ترأسوا بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا وهم: السيد دوميساني كومالو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، والسير إمير جونز باري، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، اللذان ترأسا معا البعثة إلى أديس أبابا والخرطوم وأكرا؛ والسيد جورج فوتو - برناليس، الممثل الدائم لبيرو، الذي ترأس البعثة إلى أبيجان؛ والسيد جان - مارك دلا سابلبير، الممثل الدائم لفرنسا الذي ترأس البعثة إلى كينشاسا.

أسمحوا لي، قبل أن أعطي الكلمة لرؤساء بعثة مجلس الأمن، بأن أقول بضع كلمات.

ترحب بلجيكا بأن بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا جرت خلال شهر رئاستها. وبلدي، كما يدرك المجلس، يُعلِّق أهمية خاصة على القارة الأفريقية. لذلك، يسر بلجيكا جدا ملاحظة أن المجلس يتشاطر اهتمامها بأفريقيا، الأمر الذي يظهر في عمله.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد دوميساني كومالو الذي ترأس مع السفير جونز باري بعثة مجلس الأمن إلى أديس أبابا والخرطوم وأكرا.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني عظيم الشرف بصورة خاصة، السيد الوزير، أن تترأسوا هذه الجلسة اليوم لأنني أعلم مدى مساعدة بلجيكا لنا في القارة الأفريقية.

تتمثل مهمتي اليوم في أن أذكِّر بإيجاز شديد وعلى نحو غير رسمي بالبعثة التي كان لي شرف ترؤسها إلى جانب الممثل الدائم للمملكة المتحدة. سيصدر تقرير يتضمن جميع التفاصيل اللازمة عما جرى. لكنني أود أن أبلغ المجلس في بضع دقائق بانطباعاتي الذاتية حيال ما جرى.

إن أكثر الأمور فائدة - وهو أمر مفيد دائما عندما يحصل - أنه تسنى لنا متسع من الوقت مع الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. فقد عقدنا اجتماعات مع المفوض دجينيت، بل عقدنا اجتماعا مطولا مع الرئيس كوناري، رئيس اللجنة الأفريقية، وتبادلنا وجهات النظر بالتفصيل حيال مسائل معروضة على المجلس. وباسم زملائي، لا بد لي من القول إننا وجدنا نصيحتهم مفيدة جدا في تحديد نظرهم لبعض المسائل التي تناولوها على أساس يومي.

ولقد عقدنا كذلك اجتماع عمل رسميا بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وكان ذلك الاجتماع في حد ذاته مهما جدا لأننا تمكنا من تبادل وجهات النظر بشأن مجموعة من المسائل التي تعرض على مجلس الأمن والتي تعرض أيضا على مجلس الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وفي نهاية ذلك الاجتماع، توصلنا إلى نتيجة. وسنكتب إليكم قريبا جدا، السيد الرئيس، طالبين إصدار وثيقة رسمية لمجلس الأمن تتضمن النتيجة التي توصلنا إليها حتى يمكن الرجوع إليها في المستقبل.

ثمة أمران بارزان في ذلك الاتفاق. أحدهما يتمثل في رغبة كلا المجلسين في رؤية مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يتبادلان وجهات النظر كل

سنة لأن المسائل التي تعرض على مجلس الأمن تتأتى في معظم الأوقات من أديس أبابا. لذلك شعرنا أنه من المفيد جدا لو عقدنا اجتماعا بيننا مرة كل سنة.

الأمر الثاني الهام بالنسبة إلى كل منا في أفريقيا هو الإدراك بأن الاتحاد الأفريقي يتصرف دائما حيال مسألتي السلم والأمن بالنيابة عن المجتمع الدولي. لذلك، من الأهمية بمكان وجوب إجراء تبادل في الآراء بين المجلسين بغية التأكد من أن تكون أية مسألة تنخرط فيها أفريقيا لصالح المجتمع الدولي وأهدافه، لا سيما مجلس الأمن.

والموضوع الآخر الذي بحثناه كان الموضوع الذي طرح أثناء رئاسة جنوب أفريقيا في آذار/مارس، أي استكشاف كيفية تمكُّن الأمم المتحدة، على أساس كل قضية على حدة، وهي العبارة التي استُعملت، من المساعدة بتقديم الموارد، لا سيما في القضايا التي يتصرف الاتحاد الأفريقي حيالها بالنيابة عن مجلس الأمن. وهذه القضية صعبة جدا لأنها تنطوي على قواعد لم يعمل مجلس الأمن على وضعها بل تم وضعها في الجمعية العامة، وهي تتعلق بكيفية تناول أو استعمال الأنصبة المقررة. لكننا اعتقدنا أن مجرد بحث هذه المسألة هو أمر هام للغاية.

وكانت هناك بضعة أمور أردنا متابعتها وهي تتعلق بهذا الموضوع. وثمة شيء لا بد لي أن أذكره وهو أنه جرى كلام خلال زيارتنا إلى أديس أبابا مفاده أن ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان سوف تنتهي في نهاية هذا الأسبوع. بيد أنني أيقنت أمس، حسبما وعد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، أن ولاية الاتحاد في السودان قد جرى تمديدها لستة أشهر أخرى. وهذا يدل على أن بعض المسائل التي ناقشناها واعتقدنا أنه ينبغي متابعتها قد تم البت فيها بالفعل.

بعد ذلك انتقلنا إلى الخرطوم حيث التقينا بطبيعة الحال وزير الخارجية وكبار المسؤولين، بمن فيهم الحكام الثلاثة لإقليم دارفور. ورأيت، من وجهة نظري الشخصية، أن كبار المسؤولين في السودان متعاونون جدا وواضحون تمام الوضوح في قبولهم للقوة المختلطة. وكانوا أيضا راغبين في تبادل وجهات النظر. لقد شعرنا أن ذلك كان خطوة إيجابية مهمة جدا تتعلق بالحالة في دارفور. والواقع أن الرئيس البشير أكد لنا بنفسه الشيء ذاته عندما اجتمعنا به في وقت لاحق من زيارتنا. لذلك شعرنا أن هذا يمثل تقدما كبيرا على أقل تقدير، إذ أن المسألة المتبقية الآن التي تشكل تحديا لنا تكمن في التنفيذ.

وأود أن أطرح فكرة تكلمنا عنها كلاما غير رسمي في الطائرة، وهي أننا نحتاج الآن إلى وضع إطار زمني يتضمن أسماء الذين سيؤدون أعمالا محددة. وكما قلت، يتابع الاتحاد الأفريقي فعلا العمل المتعلق بإحدى مسؤولياته. لكننا نحتاج إلى إطار زمني يتضمن الأعمال التي سيقوم بها مجلس الأمن وتلك التي سيقوم بها الاتحاد الأفريقي وما ستقوم به إدارة عمليات حفظ السلام. ويحدوني الأمل أن يجري تناول هذه المسألة في الوقت المناسب.

أخيرا، قمنا أيضا بزيارة أكرا حيث اجتمعنا مع الرئيس كوفور، رئيس غانا ورئيس الاتحاد الأفريقي. وحظينا بعظيم الشرف لأن وزير خارجية غانا قضى معنا وقتا طويلا في مناقشة المسائل بالتفصيل عارضا آراء الاتحاد الأفريقي. ولقد أكدوا لنا كذلك أنهم ينظرون إلى الاتفاق المتعلق بالبعثة المختلطة في السودان باعتبارها أمرا إيجابيا جدا للاتحاد الأفريقي ككل. وهم يأملون في تناول تلك المسألة في نهاية هذا الأسبوع عندما يبدأ مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في غانا. وكان رئيس غانا مسرورا أيضا للاجتماع معنا. وحظينا أيضا بآرائه حيال هذه المسائل.

على العموم، لا بد لي من قول أمرين بصفتي ممثل جنوب أفريقيا. لقد تشرفت عظيم الشرف لدى العمل مع زميلي ممثل المملكة المتحدة الذي شاركني الرئاسة. وسوف أثمِّن دوما هذه التجربة خاصة أنني موجود في المجلس لفترة مؤقتة. وهذا أحد الأمور التي سأحتفظ بها بعد مغادرتي هذا المكان.

الأمر الثاني هو أنني أريد كذلك الإشادة بأصدقائنا من الأمانة العامة الذين كانوا بصحبتنا، وأنا مدين لهم بما فعلوه. فقد كانوا يستيقظون قبل أن أستيقظ بفترة طويلة، وكانوا يترجمون لي اللغة الصعبة جدا. وأود مجرد القول إننا مدينون للمساعدة التي قدموها لنا. نشكرهم جزيل الشكر على ذلك إذ ساعدونا على جعل رحلتنا ممتعة جدا.

الرئيس: أشكر السفير كومالو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السير إمير جونز باري.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتوجه بالشكر إليكم، السيد الوزير، لوجودكم معنا مرة أخرى. وأتوجه كذلك بالشكر إلى زملائي لسماحهم للسفير كومالو ولي برئاسة البعثة. وأود أن أعبر عن سعادتي للقيام بذلك.

وأود أن أستهل ملاحظاتي، أولا، في السياق الأفريقي، وهي القارة التي قد أهملها حقا، بصورة جزئية المجتمع الدولي، والتي تستحوذ على ٦٠ في المائة من وقتنا في المجلس. وبالنسبة إلى الأمم المتحدة ككل، تمثل القارة فرصة وتحديا رئيسيين. ومن الطبيعي أن تكون مسؤوليتنا بصورة محددة هي صون السلم والأمن الدوليين.

وأود منذ البداية أن أذكر انطباعين يتعلقان بدور المجلس. أولا، يلجأ المجلس بشكل متزايد إلى الفعاليات الإقليمية، كما فعل في السابق، لمساعدتنا فعلا في صون السلم والأمن الدوليين. ويتبع ذلك، كما يتبع الليل النهار، أنه إذا قام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بتوفير سلم وأمن أفضل في أفريقيا، فذلك يساعدنا في القيام بمهمتنا. وأعتقد أن الاتحاد الأفريقي يقبل بأننا نحن الذين نضطلع بالمسؤولية الشاملة، وأن العمل معا لتحقيق أهداف مشتركة هو أمر في غاية الأهمية. ولا ينطبق هذا على الاتحاد الأفريقي فحسب، بل على كل هيئة إقليمية أو هيئة أخرى يمكن أن يكون لها دور تقوم به.

وهناك حاجة أيضا إلى اتساق في التعامل مع كل المسائل ذات الصلة بالسلم والأمن. ولا يمكن تحقيق ذلك من خلال أفق ضيق - حفظ السلم - بل يشمل منع نشوب الصراعات ووضع حد لها ومحاولة بناء السلام ورعاية برامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الدمج في المجتمع - وإصلاح القطاع الأمني. وهذه كلها أمور أساسية تتعلق بكيفية تحقيق الأمن. وبالطبع، هناك اهتمامات رئيسية للمجلس، وهناك أيضا اهتمامات رئيسية محقة للهيئات الأخرى. ومع ذلك، أعتقد أن الحاجة إلى محاولة تحقيق قدر أكبر من الاتساق بين جميع الهيئات والأطراف الفاعلة التي تعمل معا قد تأكدت منها مجددا خلال هذه البعثة.

وفيما يتعلق بالاتحاد الأفريقي بصورة خاصة، كما قال السفير كومالو، إن مجرد عدد المسائل التي تمثل المصالح والأهداف المشتركة بالنسبة لنا ولما نحاول أن نقوم به يثبت أن الإعلان المشترك بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن هام جدا. وآمل ألا يعالج هذا الإعلان بوصفه مجرد قصاصة ورق أخرى. وبدون الخوض في التفاصيل، سوف أقول إن ما سنقوم به أنا والسفير كومالو هو أن نوجه رسالة إلى رئيس مجلس الأمن نطلب

فيها أن يصبح الإعلان وثيقة رسمية للمجلس. فلا بد أن تكون هناك وثيقة يعتمد عليها يوما بعد يوم عمل أمانتنا العامة وإدارة عمليات حفظ السلام ومجلس الأمن بصورة عامة.

وتتضمن الوثيقة بعض النقاط الهامة وتشمل نقطة مفادها أنه قبل أن يتخذ أحد المجلسين أي إجراء على الساحة الأفريقية، عليه أن يأخذ بعين الاعتبار آراء الطرف الآخر. وهذا ينبغي أن يحسن الأوضاع. ومجمل مسألة التمويل ومواصلة تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي – كما رأينا في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في دارفور – مسألة حساسة جدا لكنها ضرورية. وفي الواقع، سوف نحاول جميعا أن ننظر في كيفية الحفاظ على تمويل عمليات الاتحاد الأفريقي بصورة أفضل.

وفي مناقشة البلدان منفردة وفي مجالات اهتمامنا، استحوذت دار فور بالطبع على الجزء الرئيسي من الوقت. وأعتقد أن المناقشات التي أجريناها مع الرئيس كوناري والمفوض جينيت ومع مجلس السلم والأمن كانت مفيدة جدا. فلقد اتفقنا جميعا على ضرورة الإسراع في نشر عملية القوة الهجينة ووضع التفاصيل المتعلقة بعملها. لكننا أيضا أكدنا على أهمية أعادة إحياء العملية السياسية في دارفور وضمان إيصال المساعدات الإنسانية الغوثية. والحقيقة أن تجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان يعني أنه يجب علينا التركيز أيضا على مسألة كيفية تمويل البعثة طوال مدتها إلى أن تتحول إلى العملية الهجينة.

أما بخصوص الصومال، كان هناك الكثير من المناقشات ومن الواضح أنه كانت ثمة رغبة في تحقيق المصالحة السياسية في ذلك البلد ووضع حد للحالة الراهنة فيه. وأعتقد أن ذلك يعني بكل بساطة ثلاثة أمور: أولها، الحاجة إلى تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتحقيق الأمن في ذلك البلد؛ ثانيها، لا بد من إيصال المساعدات الغوثية الإنسانية؛ وثالثها، أنه في الوقت الضيق المتاح، ينبغي للحكومة الفدرالية الانتقالية أن تمد يدها إلى جميع الأطراف في الصومال وتحاول تحقيق أكبر قدر من الاتفاق كي يكون هناك مسار سياسي إلى جانب المسار الأمني. وهذا أمر هام إذا أراد المجلس أن يتحرك صوب ما تحبذه المملكة المتحدة: وهو إجراء مناقشة جادة عما إذا كنا نستطيع أن نهيئ، أو أننا قد هيأنا، الظروف لإرسال بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال وكيف ينبغي لنا أن نقوم بذلك. لكنها هذه المسائل غاية في الصعوبة.

وفيما يتعلق بمجلس الأمن، قدمنا لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إحاطة إعلامية عن طريقتنا في التعامل مع النزاع الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا ومسألة جيش الرب للمقاومة. وفي المقابل، استمعنا إلى كيفية نظر مجلس السلم والأمن إلى الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لحل الأزمة السياسية في جزر القمر.

ثم انتقلنا، كما ذكر السفير كومالو، إلى السودان حيث كان من المشجع، مع جميع الأسئلة التي طرحناها على كل من وزير الخارجية والرئيس أن يؤكدا بصورة ضمنية القبول غير المشروط بالعملية الهجينة. وهذا أمر يستحق الترحيب الحار. ولا بد أن أقول إن لهجة المناقشات في الخرطوم كانت أفضل بكثير مما كانت عليه أثناء بعثتنا في العام الماضي، وهذا أمر حسن حتى الآن.

ومع ذلك، لا يمكنني التأكيد بما فيه الكفاية، على أننا قد وصلنا إلى ما وصلنا إليه من خلال مواصلة الضغط وفيما نشر ما نود والمناقشة لما نود أن نقوم به في دارفور، وفي رأيي، لم توافق حكومة السودان على التعاون الراهن إلا بسبب الضغط الدولي الذي مورس عليها حتى الآن. وتدلل الخبرة على أنه ينبغي لمجلس الأمن وفرادى البلدان

الأعضاء فيه توخي اليقظة ليس بالعمل معا بصورة تعاونية فحسب، وإنما كذلك بالاستمرار في تلك الرغبة والضغط كي تقوم حكومة السودان بما ينبغي لها أن تقوم به. وفي الوقت نفسه، وجهت تلك الحكومة الملامة إلينا، وهي على حق، لأننا لم نمارس ضغطا كافيا على الثوار، الذين، في هذه المرحلة يتحملون مسؤولية ثقيلة العبء إن لم يكن أكثر. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى ممارسة الضغط عليهم وتوجيه الانتقادات إليهم. وذلك يعني أن جمع الطرفين للتوصل إلى اتفاق في أقصر وقت ممكن هو أفضل السبل لتوفير الأمن والسلم في دار فور على المدى البعيد.

لقد كانت أكرا مثلما توقعناه: تنمية هائلة مقارنة مع ما كنا عليه قبل ثلاث سنوات. فالمدينة كلها تعج بالتقدم الذي تقوم به غانا. ولم يبخل علينا الرئيس ووزير الخارجية بوقتهما. ولقد اعتقدت أنهما أقرب إلى المجلس فيما يتعلق بالهدف المشترك، وأن لديهما التصميم السياسي لتحقيق مجموعة الأهداف نفسها، وكانت تطلعاتهما بالنسبة لأفريقيا حقا إيجابية جدا.

وأود، كذلك، أن أختتم بياني بتقديم الشكر لزملائي على مشاركتهم وإسهامهم خلال البعثة. وأود أن أتوجه أيضا بالشكر إلى الأمانة العامة على كامل دعمها لنا، وفي الواقع، إلى الحكومات المضيفة وإلى كل الذين أتاحوا للبعثة أن تعمل على النحو الذي عملت به.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السفير جونز باري على إحاطته الإعلامية.

(تكلم بالفرنسية)

أعطي الكلمة الآن للسيد إنريكيه شافيز، الذي سيتكلم بالنيابة عن سعادة السيد خورخي فوتو – بيرناليس، الذي رأس بعثة مجلس الأمن إلى أبيدجان.

السيد شافيز (بيرو) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي قبل أن أقرا كلمة السفير فوتو – بيرناليس، بأن أرحب بوجودكم هنا، السيد الوزير، لتترأس عمل مجلس الأمن. وأود كذلك أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ وفد بلجيكا لقيادته الرائعة لعملنا خلال شهر حزيران/يونيه.

سوف أقرا الآن بيان السفير فوتو – بيرناليس.

”وبعد زيارة بعثة مجلس الأمن إلى أكرا، انتقلت البعثة إلى أبيدجان في ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه. وكما هو معروف جيدا، كانت صلاحيات البعثة أساسا هي الترحيب بملكية الأطراف في كوت ديفوار لعملية السلام، في إطار اتفاق واغادوغو للسلام، وذلك لتشجيع الأطراف على الاستمرار في العملية بكل جدية وللنظر في الدور الذي ستقوم به الأمم المتحدة في الأشهر القليلة القادمة.

”ومن ثمّ، اجتمعت البعثة مع السيد جيريل باسولي، وزير الخارجية والتعاون الإقليمي لبوركينا فاسو، وممثل ميسر الاتفاق، الرئيس بليس كومباوري؛ ومع السيد غيّوم سورو، رئيس الوزراء الجديد لجمهورية كوت ديفوار؛ ومع السيد لوران غباغبو، رئيس الجمهورية.

”وفضلا عن ذلك، عقدت البعثة اجتماع عمل مع الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام، السيد أبو موسى، ومع كبار ضباط العنصر العسكري في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومع القوات الفرنسية التي تقدم الدعم لها؛ ومع كبار المسؤولين المدنيين في البعثة ومع فريق الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

”وبفضل هذه الاجتماعات، لاحظت البعثة بعض المسائل المحددة التي سوف أعرضها الآن على

المجلس. ولا بد أن أذكر أن الصيغة التي أعدت بها هذه الملاحظات الأولية هي مسؤوليتي بالكامل.

''لقد أوجد اتفاق واغادوغو جوا جديدا في كوت ديفوار ركز عليه جميع محاورو البعثة. وبينما لم يؤد الاتفاق فورا إلى حل جميع المشاكل الموضوعية التي هي في لب الأزمات في كوت ديفوار، فإنه أطلق دينامية جديدة لحل تلك المشاكل بمبادرة من الأطراف نفسها. ولقد أكد كل من الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء سورو على أن التأجيلات في الشهرين الماضيين كانت لأسباب فنية محضة. فلقد قلل مفاوضو الاتفاق من أهمية الوقت اللازم لتشكيل حكومة جديدة. ومع ذلك، وعلى المستوى السياسي، ما زال تصميم الأطراف على تطبيق الاتفاق ثابتا.

''ولقد ناشد محاورو البعثة الأمم المتحدة الاستمرار في تقديم المساعدة إلى كوت ديفوار وتمديد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار خلال الفترة المؤدية إلى الانتخابات. وهناك حاجة إلى الاستمرار في العملية. ولا بد من تقديم المساعدة والدعم الفني في مجال الأمن؛ ويجب تعبئة المساعدة الدولية لكوت ديفوار والقيام بتوثيق العملية الانتخابية. وسوف أتطرق بصورة خاصة إلى هذه العملية الأخيرة بعد لحظات.

''وفيما يتعلق بالأمن، أشار محاورو البعثة إلى إحراز تحسن مفيد جدا في الوضع، الذي ما زال هادئا نوعا ما منذ توقيع اتفاق واغادوغو. ويقدر قادة القوات المحايدة أن خطر العودة إلى الأعمال العدائية قليل جدا. وفي الواقع، أنه منذ إزالة منطقة الثقة في ١٦ نيسان/أبريل، لم يقع حادث مسلح كبير في تلك المنطقة.

''لكن ما زالت هناك بعض عناصر القلق. أولها في غرب البلد، حيث ما زالت هناك ميليشيات ناشطة. وثانيها يتعلق بالأعمال الإجرامية، التي خلال فترة الهدوء، ما زالت كثيرة. وفي هذا المجال، أكد قادة القوات المحايدة أنه ما زال هناك على الطرقات العديد من نقاط السيطرة غير المشروعة، لا سيما في الجزء الشرقي من البلد وحتى داخل أبيدجان نفسها. وعامل القلق الثالث يتعلق بعملية نزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة دمجهم ونزع سلاح المليشيات وإصلاح قوات الأمن. ولقد أشار قادة القوات المحايدة إلى إحراز تقدم ضئيل في هذا المجال. ورغم ذلك، رحبوا بما يقوم به الميسر من محاولات في الوقت الراهن من أجل حل مشكلة الرتب والحصص في الجيش، لأنه إذا ما تم حلها يمكن الشروع في العملية من جديد.

''وأكد السيد باسولي في رده على الأسئلة المتعلقة بطلب الرئيس كامباوري الموجه إلى مجلس الأمن من أجل رفع حظر الأسلحة بصورة جزئية أن الطلب يرمي إلى تزويد قوات الشرطة والدرك بالأدوات اللازمة للحفاظ على القانون والنظام. وأوضح في معرض تقديم طلبه إلى مجلس الأمن بأن كل ما قام به الميسر هو إحالة الطلب من الأطراف. وقد أعرب عدد من أعضاء البعثة عن الشكوك إزاء رفع الحظر الجزئي، كون مسألتي نزع السلاح وإصلاح القطاع الأمني لا تزالان معلقتين. وقد تم تضمين بعض الإجراءات لكفالة اتساق هذه الشواغل المتناقضة، ولكن علي أن أسجل في هذا الصدد أن البعثة ليست لديها ولاية باتخاذ موقف،

حيث كانت قاصرة على توضيح أن المجلس سينظر في نظام الجزاءات للمساهمة في عملية السلام ويأخذ في الحسبان التنفيذ السلمي لاتفاق واغادوغو.

"ومن بين المسائل الجوهرية التي ينبغي حلها بغية إيجاد حل دائم للأزمة، شدد رئيس الوزراء على أهمية مسألة تحديد الهوية. وقد أقر ممثل الميسر بأن مسألة الهوية كانت الشغل الشاغل لمواطني كوت ديفوار. وقد أبرز بأنه قد تم تعيين مدراء الشرطة لبسط سلطة الحكومة على الجزء الشمالي من البلاد، و تعيين القضاة لتولي رئاسة المحاكم. والمسألة الرئيسية التي لا يزال يتعين حلها تتمثل في تعيين خبير تقني من القطاع الخاص. وقد تم طرح العطاءات و لم تكن هناك ثمة ضرورة لإعادة طرحها. وأعرب رئيس الجمهورية عن تفاؤله في إمكانية المضي قدما بسرعة في عملية تحديد الهوية جنبا إلى جنب مع عملية تسجيل الناخبين.

"أما في يتعلق بالعملية الانتخابية، فقد وافقت الأطراف مع البعثة على أهمية كفالة مصداقية العملية بشكل عام. وقد رأينا أن هناك توافقا في الآراء بشأن الحاجة إلى المصادقة على العملية الانتخابية التي ستضطلع بها الأمم المتحدة في كل مرحلة من المراحل. أما الطلب المتعلق بإنهاء عمل الممثل السامي للانتخابات – الذي تم التقدم به في شهر نيسان/أبريل الماضي إلى بعثة الأمانة العامة للتقييم الفني – فلا ينبغي أن ينظر إليه بوصفه نوعا من التحفظ على التصديق الذي أعتبر ضروريا. أما في ما يتعلق بالنموذج المؤسسي الذي سيتجسد في القرار الجديد المتعلق بولاية البعثة، فقد شجع رئيس الوزراء سورو البعثة على قبول رأي الميسّر. وقد طمأنت البعثة السيد باسولي بأنه سيتم الأخذ برأي الميسر على النحو الواجب لدى إعداد مشروع القرار.

"وفي الختام، أود باسم أعضاء البعثة، أن أشكر السيد أبو موسى وأعضاء فريقه في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على مساعدتهم، بل ما هو أكثر من ذلك على ما يقومون به من أعمال يومية في خدمة السلام في كوت ديفوار. وقد غادرت البعثة أبيدجان وهي تشعر بالتشجيع جراء ما لاحظته من نشاط وأيضا انطلاقا من قناعتها بأن المجتمع الدولي لا يزال يتعين عليه أن يواكب هذه العملية بعزم. وقد أعطينا تأكيدات لبوركينا فاسو بشأن دعم المجلس لدورها بوصفها ميسرا. وأهبنا بالأطراف بأن تظل مثابرة في النهج الذي انتهجته في واغادوغو. وأخيرا، أود أن أسجل امتناني الشخصي للوفد الفرنسي، وبوجه الخصوص، للسيد كليمون لوكليرك، على دعمه لي في اضطلاعي بالمسؤولية التي أناطها بي المجلس".

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جون مارك دو لاسابليير، الذي ترأس بعثة مجلس الأمن إلى كينشاسا.

السيد دو لاسابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): كانت أخر محطة لبعثة مجلس الأمن كينشاسا بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيه، وقد كان لي شرف ترؤسها. وكانت هي الزيارة الثامنة التي يقوم بها المجلس لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بيد أن هذه الزيارة اتسمت بطابع خاص لأنها جاءت في السياق الجديد الذي عقب الانتخابات الناجحة. وبوسع المرء أن يقول إن الصفحة قد طويت من حيث المرحلة الانتقالية. وهكذا تمت هذه الزيارة في سياق جديد.

وقد جاءت البعثة في أعقاب اتخاذ القرار ١٧٥٦ (٢٠٠٧) الذي قرر فيه المجلس تمديد وجود بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتكييف ولايتها مع مرحلة ما بعد انتهاء العملية الانتقالية. وبالتالي استطعنا أن نعيد التأكيد للسلطات الكونغولية الجديدة على التزام الأمم المتحدة بمساعدتها على توطيد السلام والمؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون خلال تلك الفترة، بينما تستعرض معها التحديات الرئيسية التي ما زالت تواجه البلد.

وبعد أن اجتمعنا مع بيل سوينغ وفريقه، اجتمعنا برئيس الجمهورية وأعضاء عديدين في الحكومة إلى جانب رئيس الوزراء بالنيابة، ومؤتمر رؤساء مجلس الشيوخ ومؤتمر رؤساء المجلس الوطني. وعقدنا اجتماعين موضوعيين مع المسؤولين الكونغوليين بشأن المواضيع الرئيسية - أحدهما بشأن إصلاح قطاع الأمن والآخر بشأن منطقة كيفو.

وأعتقد أن البعثة كانت مفيدة جدا؛ وسأتطرق للمسائل الرئيسية التي عالجتها البعثة وأعطي المجلس تقييما لها.

أولا، لقد رحبنا باعتماد برنامج الحكومة وشجعنا السلطات على تنفيذه بسرعة، وخاصة عقد الحكم الصالح الوارد فيه حتى يتسنى للسكان تلقي فوائد السلام. وهناك قلق مشروع وسط الكونغوليين، وأكدت لنا السلطات عزمها على إحراز تقدم سريع، رغم أن الحكومة لم تمض في السلطة سوى ثلاثة أشهر. وأكدت الحكومة أنها بدأت العمل فيما يتعلق بكل واحد من المجالات الخمسة ذات الأولوية التي حددتها، كما يمكن أن يُرى في الميزانية التي اعتمدها المجلس الوطني، والتي سينظر فيها مجلس الشيوخ قريبا. ووضعت خريطة طريق للانتخابات المحلية. وتبدو لي بشارة خير أن العلاقات بين المانحين وجمهورية الكونغو الديمقراطية كانت طيبة، على نحو ما أبلغنا، وذلك أمر هام لتنفيذ برنامج الحكومة بطريقة سلسلة.

وناقشنا مع السلطات الجديدة مسألة الحوار السياسي المنتظم الذي يمكن أن يقام بين السلطات الكونغولية والشركاء الدوليين الرئيسيين، آخذين بالاعتبار تماما الوضع الجديد الناشئ عن إنشاء مؤسسات منتخبة ديمقراطيا. وإنني أبلغ أعضاء مجلس الأمن بأن الرئيس كابيلا قال إنه يرحب بهذا الحوار، موضحا أن مسألة جعله رسميا أو غير رسمي مجرد مسألة فنية.

وآتي الآن إلى موضوع يمثل مصدر قلق لجميع من تكلمنا معهم، وهو الحالة في كيفو. فعدم الاستقرار السائد في كيفو بسبب أنشطة قوات لوران نكوندا وأعضاء القوات المسلحة الرواندية السابقة وإنتراهاموي قد أثير في كل اجتماعاتنا. وأعتقد أنه بوسعي أن أقول مرة أخرى - على كل حال هذا ما شعرت به - إن هذا حاليا أشد الشواغل إلحاحا لدى السلطات الكونغولية. وأبلغنا الرئيس كابيلا عن عزمه البحث عن حل يحبذ أن يكون من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية، ولكن دون أن يستبعد تماما اللجوء إلى استخدام العمل العسكري بشكل انتقائي ضد بعض الجماعات، بالنظر إلى الطابع غير المقبول للعنف المستمر.

وعلى الصعيد السياسي، كانت السلطات تخطط لتنظيم اجتماع مائدة مستديرة، لإشراك جميع سكان كيفو في البحث عن حل. وعلى الصعيد الدبلوماسي، ظلت بلدان المنطقة تعمل معا بشكل متزايد، ولكن كان يبدو لي أن من الضروري تقديم المزيد من التوضيحات وزيادة الثقة. وأعلنت السلطات الكونغولية أنها تؤيد متابعة العملية. والعلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على وجه الخصوص أساسية لحل المشاكل تماما في الشرق. وقد أعرب البرلمانيون الذين اجتمعت بهم البعثة عن تأييدهم الكامل للنهج الذي

يركز على المسارين السياسي والدبلوماسي. ولاحظوا أن نفاد صبر المواطنين الذين تعرضوا لامتحانات عسيرة ربما يؤدي إلى الحلول السريعة، ولكن الخيار العسكري في الواقع قد أظهر حدوده.

وفيما يتعلق بالفرق الناشطة في شمال كيفو، غادرت البعثة – على ما أعتقد – وهي مقتنعة بأن الخيار الوحيد هو الخلط وليس الدمج، وهذه طريقة مضرة للالتفاف حول عملية دمج الجيش.

وذلك يقودني إلى نقطتي الثانية، التي كانت في قلب مناقشتنا، وهي إصلاح قطاع الأمن. إن الرأي السائد الذي أعرب عنه كل من تكلمنا معه، هو أن هذا الأمر يجب أن يظل ذا أولوية. وذلك أيضا هو رأي مجلس الأمن. وفي تلك النقطة بدا لنا أنه قد أحرز تقدم حتى الآن فيما يتعلق بالشرطة أكثر مما يتعلق بالجيش، ولو أن عددا من الفرق المدمجة، كما يعلم أعضاء المجلس، قد أنشئ بالفعل. وقلنا إننا نرى أن من الضروري الترسيخ الفوري للمكاسب وإضافة مجهود أولي إلى ذلك بغية بناء جيش احترافي حقا. ولكي ينظم المجتمع الدولي نفسه لمساعدة السلطات الكونغولية، طلبنا من تلك السلطات صياغة خطة تحدد حجم ونوع الجيش الذي يحتاجه البلد ويتناسب مع موارده.

ودعونا أيضا محاورينا إلى اتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد لحالات إساءة المعاملة التي ترتكبها عناصر من قوات الأمن الوطني، وأكدت لنا السلطات الكونغولية، بما في ذلك الرئيس كابيلا، تصميمها على معالجة تلك المشكلة باتخاذ إجراءات على جميع مستويات التراتب العسكري. وبشكل أكثر عموما أعتقد أننا لاحظنا جميعنا بارتياح التزام السلطات، بدءا برئيس الجمهورية، بمكافحة الإفلات من العقاب وإصلاح النظام القضائي.

ووفقا لمرجعيتنا، أثرنا أيضا مسألة العلاقة مع المعارضة، أي أهمية احترام المجال والدور الذي يعطيه الدستور للأحزاب المعارضة وضرورة أن تظل كل الأحزاب السياسية ملتزمة بالعملية السياسية والمصالحة الوطنية، مع الاحترام الكامل للإطار الدستوري وسيادة القانون. تلك هي المواضيع التي ناقشناها مع جميع محاورينا. ولاحظنا أن المعارضة اضطلعت بدور كبير في البرلمان وأن المجلس الوطني قد اعتمد من فوره مشروع قانون بشأن مركز المعارضة السياسية، وأحيل المشروع الآن إلى مجلس الشيوخ.

وأود أخيرا أن اغتنم هذه الفرصة لأشكر، أمام المجلس، الممثل الخاص للأمين العام، السيد بيل سوينغ، وجميع موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على جهودهم الدؤوبة في الميدان لمساعدة الشعب الكونغولي. وإذ اكتملت المرحلة الانتقالية الآن، من الأهمية بمكان التشديد على أن العلاقة بين الأمم المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية علاقة شراكة. وحجم التحديات لم يكن مدهشا للمجلس، لأنه قد قرر مؤخرا الإبقاء على البعثة بكامل قدرها؛ ولا تزال تلك البعثة أضخم عملية لحفظ السلام تنشرها الأمم المتحدة حاليا.

ولكني أعتقد أن ما يمكن أن نستمده من البعثة هو، فوق كل شيء، ما عبرت عنه السلطات الكونغولية من تصميم على العمل. وذلك التصميم استجابة للتوقعات الكبيرة للشعب. ولذلك يجب على المجلس الاستمرار في تشجيعه ودعمه للسلطات الكونغو بلا توان، مع الاحترام الكامل للسيادة الكونغولية.

ختاما، أود، بالنيابة عن جميع أعضاء المجلس، أن أشكر الرئيس كابيلا والسلطات الكونغولية على الترحيب الحار الذي لقيناه في كينشاسا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير دلا سابليير على إحاطته الإعلامية.

باسم المجلس، أود أن أعرب عن امتناننا وتقديرنا لجميع أعضاء بعثة مجلس الأمن التي قادها باقتدار شديد السفراء كومالو، وجونز باري، وفوتو – برناليس ودلا سابليير، على الطريقة التي أدوا بها مسؤولياقم الهامة بالنيابة عن المجلس.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

سيحدد وقت لمناقشة التقرير الكتابي للبعثة بالتشاور مع أعضاء مجلس الأمن.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.